العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء

Social factors affecting the commission of crimes within the Egyptian family: Sample insights from experts

إعداد

د.هند فؤاد السيد

Dr. Hind Fouad Al Sayed

Doi: 10.21608/jasep.2021.206496

استلام البحث: ١٥ / ١١ /٢٠٢١ قبول النشر: ٢٤ / ١١ / ٢٠٢١

السيد ، هند فؤاد (٢٠٢١). العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء. مج٥، ع ٢٤، ***المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، ص ص ١ – ٢٨.

العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء

المستخلص:

حاولت الدراسة الوقوف على التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع والتى قد تؤثر فى زيادة السلوك الإجرامى داخل الأسرة، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب هذه الجرائم داخل الأسرة من خلال وجهة نظر عينة من الخبراء. وهدفت الى الوقوف على التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع المصرى التى قد تؤدى لارتكاب السلوك الإجرامى داخل الأسرة. وتحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة. ومحاولة طرح رؤية سوسيولوجية تفسر انتشار هذه الجرائم داخل محيط الأسرة.اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى التحليلى، وتم تطبيق "استمارة استبيان" ذات الأسئلة المفتوحة تم تصميمها وتوزيعها عبر وسيلتين "الإلكترونية والورقية" لإتاحة تطبيقها على عينة عمدية من الخبراء بلغ قوامها "٢٥" خبير فى مختلف التخصصات منها "رجال النيابة، القضاة، المحامين، أساتذة الجامعات المعنيين بالجريمة، قادة الرأى والكتاب الصحفيين". لمعرفة رؤيتهم حول الجرائم داخل الأسرة. وخرجت نتائج الدراسة بوجود اتفاق كبير بين الرؤية النظرية للنظريات والدراسات التى قدمت تفسيرات مختلفة لأسباب ودوافع ارتكاب العنف والجريمة داخل الأسرة، وبين آراء عينة الدراسة من الخبراء المعنيين والتنفيذيين فى مجال الجريمة فى المجتمع. وتباينت دوافع ارتكاب الجريمة بين كل حالة وأخرى، فهناك تداخل كبير بين بعض الدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة داخل الأسرة مثل الحالة الاقتصادية والفقر والأمية والبطالة والسمات الشخصية والتنشئة غير السوية والبيئة الجغرافية، وتأثرها بالظروف المحيطة فى المجتمع. ومازالت الأسباب الاقتصادية لها التأثير الأكبر فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية، تليها السمات الشخصية والتنشئة الاجتماعية فى بيئة غير سوية أو مفككة، ثم التأثر بسلوكيات العنف المبثة عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة فى الدراما والأفلام، ثم العوامل الأخرى المتمثلة فى الإدمان على المخدرات، والبيئة الجغرافية، والمسكن غير اللائق، والمستوى التعليمى. ولعبت الوسائل التكنولوجية الحديثة والإنترنت دور كبير فى الآونة الأخيرة فى ارتكاب بعض الجرائم داخل الأسرة سواء تجاه الآخرين أو تجاه أنفسهم مثل الانتحار أو إنهاء حياتهم نتيجة إدمان الألعاب الإلكترونية المختلفة. وتقصير الأسر فى أدوار التنشئة الاجتماعية المنوطة بها داخل المجتمع كان سبب كبير فى اكتساب العديد من سلوكيات العنف والجريمة داخل هذه الأسر مما يؤثر بالسلب على أمان المجتمع برمته.

الكلمات الدالة: العوامل الاجتماعية، الجرائم، الأسرة، الخبراء.

Abstract:

The study attempted to identify the developments and developments in society that may affect the increase in criminal behavior within the family, and to identify the social factors affecting the commission of these crimes within the family through the viewpoint of a sample of experts. Objectives of the study:Standing on the developments and developments in the Egyptian society that may lead to the perpetration of criminal behavior within the family, Determining the social factors affecting the commission of crimes within the family, Attempting to put forward a sociological vision that explains the spread of these crimes within the family environment. The study relied on the descriptive analytical method, and a "questionnaire form" with open questions was designed and distributed through two means "electronic and paper" to allow its application to a deliberate sample of experts, consisting of "25" experts in various disciplines. Results of the Study:There is great agreement between the theoretical vision of the theories and studies that provided different explanations for the reasons and motives for perpetrating violence and crime within the family, and the opinions of the study sample of experts and executives in the field of crime in society, The motives for committing the crime varied between each case. There is a great overlap between some of the motives leading to the commission of crime within the family, such as the economic situation, poverty, illiteracy, unemployment, personal characteristics, abnormal upbringing and the geographical environment, and their impact on the surrounding conditions in society, Economic reasons still have the greatest impact on committing crimes within the Egyptian family, followed by personality traits and socialization in an abnormal or disjointed environment, then being affected by violent behaviors broadcast through traditional and modern media in dramas and films, then other factors represented in drug addiction, and the environment Geography, inadequate housing, Modern technological

means and the Internet have played a major role in recent times in committing some crimes within the family, whether towards others or themselves, such as suicide or ending their lives as a result of addiction to various electronic games, Families' failure in the socialization roles entrusted to them within the community was a major reason for acquiring many violent and crime behaviors within these families, which negatively affects the safety of the entire community.

Key Words: Social factors, crimes, family, experts.

مقدمة

تتبوأ الأسرة مكانة هامة منذ فجر التاريخ البشرى على صعيد حماية أفرادها وتربيتهم وتنشئتهم، فمازالت الأسرة هى المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تقوم بوظائف الحماية والرعاية والتنشئة والتربية لأفرادها، قبل أن تتغير أدوارها وتنتزع منها الحياة المعاصرة هذه الوظائف شيئا فشيئا، فعلى الرغم من التطورات والتغيرات التى صاحبت المجتمع وأثرت فى تشكيله، إلا أن الأسرة مازالت تلعب دورًا حاسمًا فى تشكيل شخصية الفرد فى مراحله العمرية المختلفة، فهى بطريقة استجابتها لسلوكه وبالخبرات التى توفرها له – وبخاصة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة – تحدد مستوى ثقته بذاته واستقلاليته، بل ونموه وتكيفه السيكولوجى العام، سواء للأحسن أو للأسوأ، حيث إن قدرات الأفراد وخصائصهم تعكس تأثيرات الوالدين، فهما يتوليان الطفل منذ صغره حيث تكون فاعلياته للنمو والتعلم فى ذروتها، ويمارسان أدوارهما ولفترة طويلة فى الحياة[١].

هذا وقد شهد المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة موجة من العنف والإجرام داخل محيط الأسرة وبين أفرادها ساهمت فيها التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وظهرت أشكال جديدة من العنف والإجرام، وارتفعت معدلات التفكك والطلاق بين الأسر فى المجتمع، كما ارتفعت نسبة الجرائم التى تقع بين الزوجين داخل الأسرة فى كثير من المناطق الحضرية والريفية، والجديد فى الأمر بعض حالات قتل الزوجات للأزواج، وهذا ما ينُذر بخطورة كبيرة على الأسرة وتماسكها فى المجتمع المصرى، وتشير الإحصائيات الصادرة من وزارة الداخلية المصرية أنه خلال عام ٢٠١٦ بلغ إجمالى الجرائم التى ارتُكبت فى نطاق الأسرة (٦٤١) جناية مقابل (٥١٥) عام ٢٠١٥ أى بزيادة نسبتها ٢٤%، وترتكز أعلى النسب بمحافظات: القاهرة ١٤%، تليها الجيزة ١١%، ثم أسيوط بنسبة ٨%. وجاءت أبرز الجرائم الأسرية خلال هذا العام جنايات القتل العمد أو الشروع فيه حيث بلغت نسبتها ٦٨% من إجمالى الجرائم الأسرية (٦٤١) جناية،

يليها جنايات الاعتداء الجسيم "ضرب أدى إلى موت أو عاهة" بنسبة ١٦%، ثم الحريق العمد ٨%، ثم جنايات هتك العرض والاغتصاب بنسبة أقل ٤%[٢].

وتمثل جنايات القتل العمد أو الشروع فيه الواقع فى نطاق العلاقة الزوجية نسبة ٢٣,٦% من إجمالى الجنايات البالغ عددها فى عام ٢٠١٦ (٦٤٥) جناية، وهى نسبة ليست بالقليلة، إلا أنها أقل بكثير من معدلاتها الحقيقية، حيث إن معظم الجرائم التى تقع فى نطاق العلاقة الزوجية تعد من الجنح غير المسجلة بتلك الإحصاءات، مثل "جنح السب والقذف، والضرب، والجرح، والسرقات البسيطة، وتبديد المنقولات الزوجية، وغيرها من الأمور"، فجميع هذه الممارسات والتى تُشكل جرائم فى نظر القانون تحدث خلف الأبواب المغلقة للأسر وبين الأزواج والزوجات دون أن تسجل الغالبية العظمى منها رسميا. حيث أن الإحصاءات الرسمية عن الجرائم التى تقع داخل الأسرة تعتمد على البلاغات التى تسجل بدفاتر أحوال أقسام الشرطة، وفى أغلب الأحيان يتم التنازل عن بعض هذه البلاغات حماية للعلاقة الزوجية وتفكك الأسرة وضياع الأبناء، لذا لا تشكل هذه الإحصاءات النسبة الحقيقية للجرائم التى تقع داخل الأسرة [٣].

كما أن ما تغطيه وسائل الإعلام المختلفة ومواقع التواصل الاجتماعى من أخبار عن الجرائم والحوادث التى تحدث داخل الأسرة من جرائم قتل وضرب وحرق بين الزوجين، واغتصاب وغيرها لا تمثل سوى العُشر من أحداث العنف التى تحدث بين الزوجين أو بين أفراد الأسرة وخاصة التى تدخل فى إطار التجريم "جناية أو جنحة"، فالمجتمع المصرى بات يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة أثرت فى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراده، ومن ثم أدت إلى انحسار قيم التراحم والود والمحبة بين بعض الأسر، وأصبح التكالب على القيم المادية والحصول عليها من الأمور الأساسية فى مقابل التغاضى عن القيم والأخلاقيات التى تعّود عليها الأفراد فى المجتمع.

ومن ثم أصبحنا نشاهد فى الآونة الأخيرة حوادث وجرائم داخل نطاق الأسرة تختلف عما سبق، فى ظروف وملابسات الجريمة، ونوع مرتكب الجريمة، ودوافع وأسباب الجريمة، كذلك اختلفت نوعية الضحايا فلم يعد الأطفال أو كبار السن بل أصبح الرجال، والنساء، فكلها تغيرات وتطورات لحقت بمسرح الجريمة داخل الأسرة.

أهمية الدراسة

توجد العديد من الرؤى والنظريات السوسيولوجية والنفسية وغيرها التى حاولت تقديم تفسيرات لانتشار ظاهرة العنف والجرائم داخل الأسرة، ولكنها باتت عاجزة عن مواكبة التطورات السريعة التى يشهدها المجتمع المصرى، والتى أثرت فى انتشار الجرائم المختلفة داخل نطاق الأسرة، ومن ثم فإن العلوم الإنسانية بحاجة إلى نظريات أو تفسيرات جديدة تواكب التقدم والتطور الذى يمر به المجتمع، وتقدم تفسيرًا للتغيرات التى لحقت بأفراده وأثرت على القيم الأخلاقية السائدة بينهم بصفة عامة، وداخل الأسرة بصفة خاصة،

فانتشار جرائم العنف والضرب والقتل بين أفراد الأسرة لم تعد ظاهرة حديثة أو ذات نسب قليلة كما أشرنا، فالتطور والإبداع فى ممارسة العنف والجريمة أصبح من الظواهر الجديدة، كذلك نوع مرتكب العنف والجريمة داخل الأسرة لم يعد الرجل بل تطور الأمر وأصبحت المرأة، دوافع ارتكاب الجريمة وملابساتها تطورت واختلفت عما سبق، خصائص مرتكبى الجريمة لم تعد بين الطبقات الفقيرة وغير المتعلمين بل تطور الأمر وأصبح مرتكبيها من جميع الطبقات، فجميعها مستجدات طرأت على تركيبة الجريمة داخل الأسرة المصرية، فرضت على العلوم الإنسانية المختلفة تقديم رؤى نظرية جديدة تستوعب التطورات والتغيرات التى لحقت بالمجتمع المصرى وأثرت على بنية العلاقات داخل أسره.

ومن هنا تأتى أهمية الدراسة التى تحاول الوقوف على التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع والتى قد تؤثر فى زيادة السلوك الإجرامى داخل الأسرة، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب هذه الجرائم داخل الأسرة من خلال وجهة نظر الخبراء، مع محاولة لتقديم رؤية سوسيولوجية لتفسير انتشار سلوكيات العنف والجرائم داخل محيط الأسرة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، هى:

- الوقوف على التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع المصرى التى قد تؤدى لارتكاب السلوك الإجرامى داخل الأسرة.
- تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة.
- محاولة طرح رؤية سوسيولوجية تفسر انتشار هذه الجرائم داخل محيط الأسرة.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- لماذا ترتكب الجرائم داخل الأسرة المصرية؟
- هل أسهمت التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع المصرى فى وجود الجرائم داخل الأسرة؟
- ما هى الدوافع والأسباب التى تدفع أفراد الأسرة لارتكاب الجرائم فيما بين أطرافها؟
- ما دور الرؤى النظرية المختلفة فى تفسير دوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة؟

الإجراءات المنهجية:

أسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى التحليلى، الذى يقدم تفسير وتحليل لعوامل ارتكاب الجريمة داخل الأسرة.

عينة الدراسة: عينة عمدية للخبراء بلغ عددها "٢٥ خبير" فى مختلف التخصصات منها "رجال النيابة، القضاة، المحامين، أساتذة الجامعات المعنيين بالجريمة، قادة الرأى والكتاب الصحفيين". تساوت النسبة بين الذكور والنساء فى عينة الخبراء، كما كان معظمهم من

القاطنين بالمناطق الحضرية، وتراوحت معظم أعمارهم ما بين جيل الوسط وجيل الكبار ٦٥ فأكثر، وقلت بين الشباب، وكانت الغالبية العظمى منهم متزوجين وانقسم البعض من غير المتزوجين إلى أرامل أو مطلقلين.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تطبيق "استمارة استبيان" ذات الأسئلة المفتوحة تم تصميمها وتوزيعها عبر وسيلتين "الإلكترونية والورقية" لإتاحة تطبيقها على عدد من الخبراء، وذلك مراعاة للإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا.

الإطار النظرى للدراسة

اختلف الباحثون فى مجالات العلوم الإنسانية المختلفة حول تفسير انتشار العنف والجرائم داخل الأسرة فى الفترات السابقة، فذهب البعض إلى اعتبار سلوك العنف الأسرى نمطًا سلوكيًا طبيعيًا، أو سلوكًا غريزيًا، وهو ما تم رفضه فلا توجد غريزة فطرية تدفع الفرد نحو العنف، ولكن سلوك العنف يتأتى للفرد تبعا لما يحيط به من ظروف بيئية وتنشئة اجتماعية وما يكتسبه من خبرات فى مجالها[٤]. وانقسمت النظريات السوسيولوجية المفسرة للعنف والإجرام الأسرى إلى نظريتان، الأولى: النظرية كبيرة المدى Macro Theory التى تتجه إلى تحليل ظروف المجتمع، وترى العنف على أنه استجابة غير مباشرة للبناء الاجتماعى، سواء بسبب الإحباط الناتج عن الضغوط الاجتماعية الشديدة، والفرص غير الملائمة، أم بسبب الفوضى وعدم النظام، أم بسبب خلل فى أساليب الضبط الاجتماعى داخل المجتمع، والثانية: النظرية صغيرة المدى Micro Theory التى تتعامل مع الأفراد والجماعات الصغيرة، وإطار التفاعل الاجتماعى المتعلق بالفرد الممارس للعنف نفسه، مركزة على الأساليب التى يتم خلالها تعلم العنف من الآخرين[٥].

وتنطلق الدراسة من منظور النظرية كبيرة المدى التى ترى أن سلوك العنف والإجرام الذى قد يرتكبه بعض الأفراد داخل محيط الأسرة لا ينبع من الفرد ذاته وإنما من ظروفه البيئية والمجتمعية التى تحيط به، فهذه النظرية تستوعب التطورات والمستجدات التى لحقت بالمجتمع المصرى وتأثير العولمة والتكنولوجيا الحديثة السريعة على بنائه الاجتماعى، والتفاعلات الاجتماعية بين أفراده، وتسهم فى تقديم تفسيرات للتغيرات التى لحقت بأفراد المجتمع وأثرت على القيم الأخلاقية السائدة بينهم بصفة عامة، وداخل الأسرة بصفة خاصة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى عدد من العناصر، وذلك على النحو التالى:

أولا: مفهوم العنف والجريمة داخل الأسرة.

ثانيا: المداخل والنظريات السوسيولوجية المفسرة لسلوكيات العنف والجريمة داخل الأسرة.

ثالثا: التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى لحقت بالمجتمع المصرى.

رابعا: أسباب ودوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة.

الخاتمة: رؤية سوسيولوجية مقترحة لتفسير ارتكاب الجرائم داخل الأسرة.

أولا: مفهوم العنف والجريمة داخل الأسرة

إن العنف داخل الأسرة قديم قدم الوجود الإنسانى ذاته، فأول أسرة وجُدت على ظهر البشرية –أسرة آدم عليه السلام- قتل أحد أفرادها أخاه "قابيل وهابيل"، لذا فالاهتمام بالعنف والجرائم داخل الأسرة كان موجودًا فى جميع العصور ولكنه بات مطلوبًا فى الآونة الأخيرة، نظرًا لما تتركه مثل هذه السلوكيات من آثار فى نفوس الأفراد يهدد أمنهم وسكينتهم فى حياتهم الخاصة، كما يهدد المجتمع بتفكك بنيته الأساسية وإنهيار الأسر، وهذا ما يزود التكلفة الاجتماعية لسلوكيات العنف والجريمة على المجتمع.

وسلوك العنف يأخذ صورًا شتى، فهو يتدرج من الضرب والجرح البسيط ليبلغ ذروة جسامته فى القتل، فالقتل هو النموذج الكامل لسلوك العنف فى غايته وجسامته، وخاصة ذلك النوع الذى يرتكب عمدًا أو يتحقق متجاوزًا القصد وبذلك يخرج عن نطاق العنف ويتحول إلى جريمة، لها عقاب وفق ملابسات ودوافع وظروف الجريمة.

ويمكن توضيح تدرج سلوك العنف داخل الأسرة إلى أن يصبح جريمة بالشكل التالى[٦]:

متصل تدرج العنف

العنف الجريمة:

- مفهوم العنف الأسرى:

قدم الباحثون فى العلوم الإنسانية المختلفة العديد من التعريفات الخاصة بالعنف داخل الأسرة، حيث تم تقديم المفهوم وفقا للعديد من التصنيفات "عنف داخل المنزل أو خارجه"، "عنف فردى أو جماعى أو رسمى"، "عنف عقلانى أو غير عقلانى"، "عنف عام أو عنف خاص"، "عنف نفسى أو جسدى أو أخلاقى"، هذا بخلاف التصنيفات المختلفة وفقا لطبيعة كل علم فالعنف من منظور علم النفس يختلف عن منظور علم الاجتماع، كما يختلف أيضا عن منظور علوم القانون فكل علم ينظر للعنف داخل الأسرة وفقا لرؤية كل علم وآثار العنف وتداعياته على الأسرة. فعلى سبيل المثال العنف من الجانب القانونى يهتم بالآثار القانونية المترتبة عليه، أى أن القانون الجنائى لا يعتد بسلوك العنف إلى إذا خرج فى شكل سلوك يندرج تحت طائلة العقاب، ويسمى فى هذه الحالة "جريمة" ويقصد بها كل الجرائم التى تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها لترويع الآخرين مثل "جرائم السرقة بالإكراه، السطو المسلح، الاغتصاب، البلطجة، الإرهاب"، أما العنف الأسرى فيشمل العنف ضد المرأة والطفل، والعنف النفسى بكل أشكاله[٧].

وفى تعريف جامع مانع لسلوك العنف داخل الأسرة باعتباره "كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أعضاء النسق الأسرى نحو بعضهم، بهدف إلحاق الأذى والضرر المادى أو المعنوى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر بالمستهدفين من العنف أو بأى من رموزهم ومتعلقاتهم مع توافر القصد" [٨].

- في ضوء التصنيفات والمفاهيم المختلفة للعنف داخل الأسرة، يمكننا استنتاج بعض الخصائص العامة التى يتسم بها سلوك العنف داخل الأسرة، كالآتى[٩]:
- العنف الأسرى سلوك لا اجتماعى يتعارض مع قيم المجتمع والقوانين الرسمية الحاكمة له، وهو سلوك مكتسب وليس غريزيا يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر.
- العنف الأسرى يتسم بالحساسية الشديدة عند تناوله، ونكران وجوده من بين أطراف الأسرة أنفسهم، ومعدلات الإبلاغ عنه منخفضة مما يشكل صعوبات بالغة عند تناوله بالدراسة.
- العنف الأسرى قد يتخذ شكل إيذاء الأطفال Child Abuse من قبل آبائهم وأمهاتهم أو ولى الأمر، أو إيذاء الزوجة Wife Abuse من قبل زوجها، أو العنف بين الإخوة والأخوات، أو العنف نحو الآباء، أو إيذاء كبار السن Abuse of the Elderly، أو الإيذاء الجنسى للاطفال والمرأة Sexual Abuse.
- العنف الأسرى بالرغم من غلبة الطابع الفيزيقى المادى عليه "استخدام القوة" المتمثل فى الضرب والجرح والقتل والاغتصاب، فإنه قد يتخذ فى بعض الأحيان صورًا غير فيزيقية ترتبط بالأذى النفسى أو المعنوى.
- العنف الأسرى يتجه نحو موضوع معين قد يكون فردًا أو شيئًا، كما فى حالة الضرب والقتل أو السرقة والحريق العمد للاستيلاء على شئ ما أو إتلافه. كما أن العنف الأسرى يفضى إلى إلحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذى يتجه إليه.
- العنف الأسرى قد يرتبط بفرض الرأى وممارسة القوة، والقوة هى القدرة على فرض إرادة شخص ما سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية بناء على ما لديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية.
- العنف الأسرى قد يكون أحادى البعد من جانب طرف على آخر دون رد فعل مناسب، أو ثنائى البعد، فكلا الطرفين يتبادلان العدوان، أو جماعيًا فى حالة استقطاب كل طرف عددًا من أفراد الأسرة.
- العنف الأسرى ينتج عن صراع شخصى أو غير شخصى، وقد يكون واضحًا أو مستترًا بتراكم خبرات التفاعل، وقد يرجع لعوامل ذاتية أو بيئية، وقد يرجع إلى عوامل حاضرة أو ماضية، أو إلى تفاعل العوامل الحاضرة مع الماضية.
- يرتبط العنف الأسرى عادة بالحرمان النفسى وعدم القدرة على تأكيد الذات، وقد يحدث نتيجة الشعور بالاحباط أو القهر أو الإحساس بالظلم.
- قد يرتبط العنف الأسرى عادة بمشكلات التكيف والتوافق الأسرى، فقد يدور العنف حول البعد الاقتصادى أو التعليمى أو النفسى أو العاطفى أو الجنسى أو القيمى، أو قد يمارس العنف أثناء تربية الأبناء أو الترويح وشغل أوقات الفراغ.

- يعبر العنف الأسرى عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها، أو قد يعبر عن انعدام القيم واختلال القواعد والمعايير الأسرية، أو غياب الثواب والعقاب، أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية.
- قد يقع العنف الأسرى فى بعض الأحيان بمدعم خارجى أو بتدعيم من أعضاء النسق الأسرى ذاته، كما فى حالات قتل الزوجة لزوجها بمساعدة العشيق أو شخص غريب عن الأسرة، أو بمساعدة الأبناء.
- مفهوم الجريمة داخل الأسرة:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك فى العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعى وتجسد طبيعة التناقضات فى المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة فى بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التى يعانى منها الفرد والجماعة على حد سواء(١٠).

أما الجريمة من الناحية القانونية: هى كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهى عمل لا أخلاقى تنفر منه النفوس(١١) .

وأما من وجهة النظر الاجتماعية: فهى جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتى تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل فى وسائل الضبط الاجتماعى التى تحكم معايير السلوك الاجتماعى والتى تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التى تخضع للعقاب(١٢).

إن الجريمة بالمعنى النفسى هى أى "فعل أو سلوك يمثل انتهاكًا خطيرًا لقواعد السلوك الاجتماعى المعبر عنه بالقانون الجنائى والتى حدد لها الشرع عقابًا يتناسب مع خطورتها، وبالتالى يمكن تعريف السلوك الإجرامى بأنه "أى فعل أو حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم زمن ثم تحدث التغيرات في المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات ومن بينها الجريمة" (١٣).

يتدرج مفهوم الجريمة داخل الأسرة، بداية "من ارتكاب أى فعل يشمل العنف والإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية، وحتى ارتكاب جرائم مثل الضرب أو القتل أو الانتهاك للفرد".

ظهرت العديد من الوسائل للحد من الجريمة فى المجتمع الحديث، وقد اتخذها القانون الجنائى وخصها العديد من العلماء فى أقوالهم "العدالة فى تطبيق القانون هو السبيل الأوفق فى الحد من الجريمة". وأكد عالم القانون الجنائى سذرلاند Satherland أن القانون الجنائى يجب أن يحمل صفة المساواة والتخصص أى أن العقاب يجب أن يحدد لكل نوع من أنواع الجرائم وأن يتساوى الجميع أمام القانون وأن تتحقق العدالة وأنه لا جريمة بدون عقاب.

وتناولت العديد من المدارس موضوع الجريمة وفقا لاختصاصها ومفاهيمها ومن هذه المدارس الاجتماعية، النفسية، الإيكولوجية، والجغرافية، وترى الدراسة أن المدرسة

الاجتماعية تعطى أهمية للعوامل الاجتماعية، وتعتبر المجرم نتاج وحصيلة المجتمع والتطورات والتغيرات التى تحدث فيه.

ثانيا: المداخل والنظريات السوسيولوجية المفسرة لسلوكيات العنف والجريمة داخل الأسرة

ظهرت العديد من المداخل والنظريات السوسيولوجية التى حاولت تفسير السلوك العنيف وارتكاب الجرائم داخل الأسرة، وذلك على النحو التالى:

- المدخل الوظيفى Functional Approach

يذهب أصحاب المذهب الوظيفى إلى أن مشكلة العنف الأسرى تظهر عندما يفشل المجتمع فى وضع ضوابط قوية على سلوك أعضاء المجتمع.

- مدخل الصراع Conflict Approach

يذهب أصحاب مدخل الصراع إلى أن العنف الأسرى يحدث نتيجة الإحباط بسبب عدم المساواة بين أعضاء المجتمع.

- مدخل علم النفس الاجتماعى Social Psycholgical Approach

يذهب أصحاب مدخل علم النفس الاجتماعى إلى أن أعضاء المجتمع يتعلمون السلوك المتسم بالعنف بنفس الطريقة التى يتعلمون بها أى نمط آخر من السلوك(١٤).

ويتفرع عن هذه المداخل الثلاثة عدد من النظريات السوسيولوجية من أهمها: (نظرية التعلم الاجتماعى، نظرية الإحباط والعدوان، نظرية الثقافة الفرعية للعنف، نظرية الضبط الاجتماعى)، وفيما يلى عرض موجز لأهم القضايا النظرية التى تثيرها هذه النظرية النظريات حول تفسير سلوك العنف الأسرى.

- نظرية التعلم الاجتماعى Social Learning

قدم العالم ألبرت باندورا خلاصة أبحاثه فى كتاب يحمل عنوان "التعلم الاجتماعى من خلال المحاكاة"، حيث يرى أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، وحدد ثلاث مصادر رئيسية للسلوك العنيف فى المجتمع الحديث، هى: "تأثير الأسرة، الثقافة الفرعية، الاقتداء بالنموذج الرمزى مثل وسائل الإعلام والألعاب الإلكترونية"، وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة.

- قدمت نظرية التعلم الاجتماعى الفرضيات الأساسية لتفسير العنف الأسرى فى(١٥):
- العنف الأسرى يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ومن وسائل الإعلام المختلفة.
- أن العديد من الأفعال الأبوية العنيفة تبدأ كمحاولة للتأديب والتهذيب.
- أن العلاقة المتبادلة بين الآباء والأبناء، والخبرات التى يمر بها الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة، تشكل شخصية الفرد عند البلوغ، لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال.
- إساءة معاملة الطفل تؤدى إلى سلوك عدوانى تبدأ بذوره فى حياته المبكرة ويستمر فى علاقته مع أصدقائه وأخوته، وبعد ذلك مع والديه ومدرسيه ثم مع زوجه وأولاده. فكلما كان الأطفال ضحايا للعنف – سواء من جانب الآباء أم من الآخرين – كلما كانوا أكثر عنفا.

- إن أفراد الأسرة وخاصة الأقل قوة يصبحون أهدافا ملائمة للاعتداء الناتج عن إثارة البغضاء بينهم. هذا الاعتداء يركز على رغبة مرتكب العنف فيما إذا كان الفعل عدوانى يكون محاولة للتحكم والسيطرة على الطرف الضعيف، أو محاولة للإيذاء وإيقاع الألم.

ب. نظرية الإحباط والعدوان Frustration and Aggression theory

يركز أصحاب هذه النظرية على افتراض رئيس مؤداه "أن العدوان ينتج دائما عن الإحباط، كما أن الإحباط يؤدى إلى ظهور بعض أشكال العدوان". ويروا أن الإحباط الذى يؤدى إلى العنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقر، ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع، وفى الأسرة يعد العنف سلاح قوى فى الحرب بين الجنسين، فالزوج قد يتعرض لصراعات داخل عمله ويشعر بالضعف فى التحكم فى عمله لذا فعندما يعود إلى المنزل يمارس القوة على أفراد أسرته فهو يحاول تحويل الإحباط الخارجى إلى قوة داخل أسرته. وتتفاوت درجة العنف الأسرى تفاوتا كبيرا حسب حدة الحرمان النسبى الذى يعانى منه الفرد(١٦).

- وتطبيقا لهذه النظرية فإن الدراسات والبحوث أوضحت أن العنف الأسرى يحدث على جميع المستويات الاقتصادية الاجتماعية، ولكنه أكثر شيوعا وأشد قسوة فى الطبقة الدنيا، فكلما انخفض الدخل ارتفع الإيذاء الجسدى للزوجة.
- العلاقة بين الدخل والعنف الأسرى قد تكون غير مباشرة حيث يتوسطها العديد من الآليات التى تقلل من شدة الضغوط والتوتر، أما الأسر ذات المصادر المرتفعة فى الدخل ومستوى التعليم لكل من الأزواج والزوجات فتنخفض فيها معدلات الإيذاء الجسدى.
- اختلاف الزوجين فى المكانة المهنية ومستوى التعليم والمستوى الاقتصادى لصالح الزوجة يؤدى إلى ازدياد توجيه الإيذاء البدنى لها من زوجها، وذلك فى جميع الطبقات.

ج. نظرية الثقافة الفرعية للعنف The Subculture of Violence theory

ترتكز نظرية الثقافة الفرعية للعنف على افتراض أساسى مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبنى قيم الثقافة الخاصة للعنف، وطبقا لهذه النظرية فإن أعضاء الثقافة الفرعية للعنف يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الآخرين، لأنهم يخضعون للمعايير والاتجاهات والقيم الأساسية للثقافة الفرعية للعنف.

ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وتتميز الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات إيجابية نحو العنف، وأن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف فى كثير من الأحيان. ويشجعون على أسلوب الخشونة فى التعامل والسلوك العدوانى بين الذكور. وتنتقل الثقافة الفرعية للعنف من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية. كما يذهب وولفانج إلى أن الثقافات الفرعية التى تشجع العنف الأسرى تكون أكثر شيوعا بين الفئات الاجتماعية الدنيا، وهى سبب رئيسى لارتفاع معدلات جرائم العنف الأسرى لدى هذه الجماعات(١٧).

د. نظرية الضبط الاجتماعى Social control theory
يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطرية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع فى وضع قيود محكمة على أعضائه. فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية، يتم ضبط سلوكهم عن طريق رجال الشرطة والخوف من القانون. أى عن طريق وسائل الضبط الاجتماعى الرسمية، وعندما تفشل الضوابط الرسمية، يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع.
والحل الذى يراه أنصار هذه النظرية للحد من العنف الأسرى يكمن فى زيادة التكامل الاجتماعى حيث تتقلص حدة العنف لزيادة ارتباط الأشخاص بالجماعات الأولية التى تعمل على إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء فيهم.
حدد ناى Nye وهو أحد أنصار نظرية الضبط الاجتماعى، ثلاثة أنماط من الضبط يمكنها ضبط سلوك العنف الأسرى، هى:

- الضبط المباشر: الذى يشير إلى الضوابط التى توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التى تجرم أنواعا معينة من السلوك العنيف فى صورة العقاب.
- الضبط غير المباشر: يركز على الارتباط العاطفى بالوالدين.
- الضبط الذاتى: يشير إلى الشعور الذى يكون لدى الفرد والذى يعمل على توجيه سلوكه "الضمير"، فعندما تندمج القواعد الأخلاقية والقوانين فى نفس الفرد تصبح جزءا منه، وبذلك يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعى، ولكن لأن القانون هو الشئ الصحيح الذى يجب أن يتمسك به[١٨].

ثالثا: التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى لحقت بالمجتمع المصرى
شهد المجتمع المصرى العديد من التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، وما صاحبها من أحداث وتحولات أثرت على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع، كما أن الأزمة الأخيرة التى انتابت العالم أزمة انتشار كوفيد- ١٩ وموجاته المتعددة وتحوراته المختلفة والتى ما زال يشهدها ويعانى من آثارها جميع بلدان العالم، على الرغم من وجود اللقاحات المختلفة إلا أن الآثار التى تركها هذا الفيروس فى جميع البلدان لم تختفى بعد. فجميع هذه التطورات والأزمات تركت أثر فى المجتمع المصرى ولمست التركيب الداخلى لنواته "الأسرة" وبنية التفاعلات الاجتماعية بين أفراده، الأمر الذى أصابها بكثير من الضغوطات اليومية والحياتية والتى لم تجد متنفسا لها سوى بالسلوك العنيف الذى قد يمتد فى بعض الأحوال إلى إرتكاب الجرائم مثل الضرب والقتل داخل الأسرة. فهناك العديد من المؤثرات التى أصابت الأسرة بخلل فى بنيانها الاجتماعى وتفاعلات أفرادها وتوجه سلوكهم إلى ممارسة العنف والعدوان، ويمكننا فى هذا الجزء رصد أهم هذه المؤثرات التى برزت على الساحة مع التطورات المختلفة التى لحقت بالمجتمع المصرى، وذلك على النحو التالى:

- شهد مجتمعنا المصرى الانفتاح الكبير على العالم من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالعولمة، ووسائل التواصل الحديثة والإنترنت وما صاحبها من تقليل المسافات بين البلدان والأفراد والتواصل المستمر والتطلع على كل المستجدات والابتكارات العلمية الحديثة بحيث أصبح العالم قرية صغيرة فى المعرفة والتكنولوجيا وغيرها من الجوانب الإيجابية للعولمة، بينما ظهرت جوانب سلبية لها أثرت فى بعض المجتمعات التى يسئ أفرادها استخدام هذه التكنولوجيا والانفتاح على العالم، إذ ظهرت التطلعات لتقليد نموذج الحياة الغربية لدى البعض، فى المسكن والمأكل والإستهلاك وامتلاك التكنولوجيا الحديثة بغض النظر عن الإمكانيات المادية الفعلية للفرد، ومن ثم ظهرت اختلافات فى توقعات الفرد عما يسعى إلى تحقيقه والامكانيات المتاحة له لتحقيق أحلامه وبالتالى تغاضى عن القيم والثوابت الأخلاقية التى تنشأ عليها من أجل تحقيق حلمه، ومارس السلوك الانحرافى أو العدوانى داخل مجتمعه واتجه لارتكاب الجريمة لتحقيق ما سعى إليه، وقد تختلف نوع الجريمة وفقا لمكانة الفرد فى المجتمع فهناك من يستخدم الإنترنت فى اختراق بيانات العملاء بالمؤسسات أو البنوك وسرقة حساباتهم، أو اللجوء للطرق التقليدية فى السرقات وغيرها من الانحرافات السلوكية التى اتجه إليها البعض لتحقيق أهدافهم(١٩).
- كما ظهرت أيضا الخيانات الزوجية عبر الإنترنت والتى تعد من أهم الأسباب فى الوقت الحالى لنشوب الخلافات بين أفراد الأسرة وارتكاب السلوك العنيف كالضرب والعنف مما يؤثر على تماسك الأسرة ويهدد بتفككها. هذا بجانب ظهور الألعاب الإلكترونية التى أصابت جميع أفراد الأسرة من الصغار والكبار واستطاعت أن تسيطر على انفعالاتهم وعلاقاتهم داخل الأسرة وأدت إلى إنعزالهم لفترات طويلة وعدم التحكم فى انفعالاتهم حتى بلغت لمرحلة الإدمان، ومن ثم يؤثر ذلك على طبيعة التفاعلات والعلاقات بين أفراد الأسرة وقد يؤدى فى بعض الحالات إلى اللجوء للعنف أو التخلص من الحياة(٢٠).
- التحول فى منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية التى تعود عليها الأفراد فى المجتمع، حيث اختفت قيم الاعتراف بالجميل واحترام الكبير، وتضاءلت العادات الأصيلة التى تحافظ على المجتمع، وظهرت قيم النكران والجحود وعدم التقدير من قبل الأبناء لما يقدمه الآباء، وبرزت قيم التطلع وحب الذات والأنانية لدى الأبناء، وغلبت القيم المادية وأصبح لها الوزن الأكبر فى تقدير الأشياء وتحديد مكانة الأفراد داخل المجتمع، وأصبح القدوة والنموذج الأمثل الذى يمتلك المال بغض النظر عن مصادر الحصول على هذا المال بطرق مشروعة أو غير مشروعة، كما أصبح من يمتلك رأس المال يسعى لامتلاك القوة والسيطرة على المجتمع وقيمه وعاداته ويشكلها كيفما شاء، وبالتالى ظهرت التحولات فى القيم والعادات الاجتماعية وأصبح ما كان مقدسًا فى فترات سابقة غير معترف به فى ظل هذه التحولات، فكانت خصوصية العلاقات الأسرية لها قداسة واحترام، لكنها باتت فى ظل هذه التحولات مشاعة على الجميع ومصورة ومذاعة عبر المواقع المختلفة لكسب الشهرة والمال(٢١).

- هذا بخلاف ما شهده المجتمع المصرى من خلل فى معايير وأساليب الضبط الاجتماعى والقوة المتحكمة فيه بالمجتمع، إذ أصبح ذوو الثروة والنفوذ والسلطة من الأفراد المستثنون من أساليب الضبط الاجتماعى فى المجتمع، الأمر الذى يزيد من معدلات الانحرافات السلوكية بين هؤلاء المستثنون، مما يثير الحقد والإحباط فى نفوس الفئات التى يمارس عليهم أساليب الضبط الاجتماعى وبالتالى تظهر الجرائم وتنتشر فى المجتمع كنوع من أساليب تحقيق العدل والمساواة من خلال الذات. هذا بخلاف طول مدد التقاضى بين الناس والبطء فى الإجراءات فى الكثير من القضايا المجتمعية والأسرية أدى إلى تراجع الإحساس العام باحترام القانون، وساد نمط الاستهانة بالتشريعات وأساليب الضبط الاجتماعى، مما قد يؤثر بالسلب على الضحايا ويُرسى اليأس فى نفوسهم ويجعلهم يمارسون العنف والجريمة كوسيلة للحصول على حقوقهم بدلا عن القانون، وهذا ما نشاهده فى جرائم الثأر والعديد من الخلافات على الميراث بين أفراد العائلة[٢٢].
- دور وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والحديثة فى إرساء مظاهر العنف والانحرافات السلوكية والبلطجة بين الأفراد فى المجتمع، فالدراما التليفزيونية والأفلام السينمائية وشبكات التواصل الاجتماعى وما تقدمه من أعمال تُعلى من قيم العنف والقوة وتمجدها تعد من بين المحفزات على اتباع سلوك العنف بين الأفراد داخل الأسرة، وقد أشارت العديد من الدراسات على أن الدراما التليفزيونية وخاصة فى بعض المواسم لها تأثير فعال على ظهور سلوكيات العنف داخل الأسر، كما أن الصحف وأخبار الحوادث التى تنشرها بالتفاصيل المختلفة تحفز البعض من ذوى النفوس الضعيفة لتقليد هذه الجرائم وارتكابها على مستوى المجتمع المحيط بهم سواء الأسرة أو العائلة أو الجيران وغيرها[٢٣].
- الزيادة السكانية الرهيبة التى يعانى منها المجتمع المصرى والتى مهما قابلها من تنمية وتطوير للموارد فإن الزيادة السكانية تلتهمها ولا تجعل المواطنون يشعرون بأى تقدم أو تطوير، فعدم توفير المساكن والمستشفيات والمدارس والمواصلات بالأعداد التى تكفى هذه الزيادة السكانية يخلق ضغط كبير على الأفراد، ومع ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول يزيد من إحساس الأفراد بالعجز ويدفعهم إلى المزيد من التكالب على اكتساب الأموال، ويخلق لديهم شعور دائم بالقلق على مستقبلهم ومستقبل أولادهم، وينعكس ذلك على توتر الأفراد وقلقهم داخل الأسرة، ويصبح ممارسة سلوك العنف رد فعل لهذا القلق والتوتر والإحباط[٢٤].
- الضغوط الاقتصادية والظروف الحياتية فى المجتمع المصرى والتى زادت بعد انتشار فيروس كوفيد -١٩ وتحوراته المختلفة، وإجراءات الغلق والتباعد الاجتماعى والبقاء فى المنازل كلها شكلت ضغوط يومية متزايدة على أفراد الأسرة، فانخفاض معدلات الاقتصاد وغلق الكثير من القطاعات الخدمية والسياحية، وفقدان العديد من الأسر لمصادر دخلها، وتخلى العديد من القطاعات عن العمالة الرسمية بها، وفقدان الكثير من الأعمال فى القطاع غير الرسمى الأمر الذى أثر بالسلب على طبيعة العلاقات بين الأفراد فى المجتمع وشكل

ضغوطا كبيرة على تماسك الأسر واستمرار بقاؤها فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى لها، ودفع شريحة كبيرة منها للهبوط إلى مستويات اقتصادية أقل وبالتالى أدت هذه الضغوط إلى أزمات نفسية واجتماعية بين الأفراد ودفعهم لمزيد من الخلافات والسلوكيات العنيفة داخل وخارج الأسرة، وقد تضعف نفوس البعض وتميل إلى ارتكاب الجرائم بدافع السرقة أو كسب المال للتخلص من هذه الضغوط الاقتصادية والحياتية. أو جرائم القتل العمد لإنهاء الحياة أو امتداد الخلافات الأسرية وظهور العنف المتبادل بين أفراد الأسرة مما قد يؤدى إلى ارتكاب جرائم القتل بين الأزواج(٢٥).

رابعا: أسباب ودوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة

من الهام التأكيد على أن دوافع وأسباب ارتكاب الجرائم بصفة عامة يختلف وفقا لظروف وملابسات كل حالة على حدى ولا يمكن التعميم من خلال هذه الحالات، ولذلك يقدر القاضى العقوبة وفقا لظروف وطبيعة كل جريمة وملابسات وقوعها، فالعقوبات لا تتشابه فى مثل هذه الجرائم، كما أن عملية تحديد دوافع وأسباب ارتكاب الجرائم داخل الأسرة عملية متشابكة ومعقدة قد يتداخل فيها أكثر من دافع، فعلى سبيل المثال قد تتداخل فى إحدى الجرائم الدوافع الخاصة بالتنشئة الاجتماعية التى تشجع على العنف وأيضا السمات الشخصية التى تميل للعدوان منذ الصغر، بجانب دوافع البيئة الجغرافية والإدمان مثلا وهكذا مع باقى الدوافع والحالات.

لذا تحاول الدراسة رصد أهم الدوافع المؤدية لارتكاب الجرائم داخل الأسرة من خلال رؤيتين، الأولى: رؤية التراث البحثى الذى عُنى بدراسة دوافع ارتكاب هذه الجرائم، والثانية: رؤية الخبراء فى طرح أهم الدوافع المؤدية لارتكاب تلك الجرائم. بغية الوصول إلى رؤية أقرب للشمولية لتحديد أهم الدوافع التى تتسبب فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة خلال الآونة الأخيرة، وذلك كالآتى:

- التنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية:

ظهرت العديد من التفسيرات لأسباب ودوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة بصفة عامة، فهناك العديد من الدراسات التى تربطها بالتنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية للأفراد مرتكبى الجرائم كدوافع لهم، فقد تكون السمات الشخصية للفرد غير متزنة ومضطربة وتميل للعنف وقد تكون بيئته التى تنشأ فيها تدعم ثقافة وسلوك العنف وتشجع ممارسته سواء على الأخوة أو الأصدقاء، وهناك الكثير من الأمثلة الشعبية التى تؤيد وتدعم هذا السلوك العنيف داخل المجتمع، كما أن تلك الدراسات تؤكد على وجود علاقة بين التصدع الأسرى بمعناه المادى أو النفسى وبين انحراف الأبناء وارتكابهم للجريمة، فالكثير من العلماء أمثال "سميث، ولويس، وبرت وغيرهم" أكدوا فى أبحاثهم على وجود ارتباط قوى بين التفكك الأسرى أو البيئة الأسرية المتصدعة وبين عدوانية الأبناء واتجاههم للعنف فى سلوكياتهم

وتفاعلاتهم إما نتيجة للأعتداء عليهم من الوالدين أو نتيجة لمشاهدة العنف المتبادل بين الوالدين[٢٦].

وأيدت رؤى الخبراء هذه الدراسات حيث أوضحت أن الدوافع المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية ودور الأسرة فى استباحة سلوك العنف وتأصيله فى بعض الثقافات والأماكن العشوائية بالمجتمع، لها دور كبير فى دفع الأفراد داخل الأسرة لارتكاب بعض الجرائم، وقد يكون الوالدين من مرتكبى هذه الجرائم فى حق أبنائهم فالدفع بالأطفال إلى العمل أو الإتجار بهم فى سن الطفولة سواء فى العمل أو الزواج يعد جرائم تنتهك حقوقهم، كما أن التفكك الأسرى وارتفاع معدلات الطلاق قد يخلق مجرما بأنماط جديدة يتسم بعدم التوازن النفسى والاضطراب فى الشخصية نتيجة ما عايشه من ضغوط نفسية أفقدت ثقته فى ذاته وأربكت توازنه وتكيفه مع الواقع مما يجعله ذو شخصية مضطربة قد تميل فى بعض الأحيان لارتكاب الجرائم ليشعر بالثقة وتتجنب الإحساس بالدونية، كما أن التغير الذى أصاب الأسرة ودورها المنوطة به فى تنشئة الأبناء صار من بين العوامل الهامة فى زيادة ارتكاب هذه الجرائم، فالسعى وراء المال والتغير الذى لحق بالنسق القيمى للأفراد داخل الأسرة أباح لهم الحصول على المال بطرق غير مشروعة عبر شبكات وبرامج التواصل الاجتماعى المتعددة مثل "التيك توك، الانستجرام، التيلجرام، وغيرها".

وأكدت آراء الخبراء على أن الحفاظ على الأسرة وتماسكها يعد بمثابة الحفاظ على المجتمع ودرء المخاطر والجرائم، والتوعية بالتنشئة الاجتماعية السليمة داخل الأسرة وتجنب ممارسات العنف وتدخل الأهل بين الأسر، وتعظيم مكاتب التوجيه الأسرى لفض النزاعات بين الأسر، والمؤسسات الدينية والتربوية فى التيسير على الأسر وحل مشكلاتهم للتقليل من التفكك والطلاق.

٢) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ربطت أيضا العديد من الدراسات بين دوافع ارتكاب الجريمة والأوضاع الاقتصادية للفرد والطبقة التى ينتمى إليها والمهنة التى يعمل بها، حيث أشارت إلى أن المستوى الاقتصادى المنخفض التى ينتمى إليه الفرد قد يكون عاملا من العوامل المهيئة لارتكاب العنف والجريمة، وقد نجد أن المهنة من بين هذه العوامل أيضا، فمهنة الحرفيين والجزارين وغيرهم ممن يستخدمون أدوات ويمارسون مهن تجعلهم يألفون منظر الدماء مثلا فيصبح ارتكاب الجرائم لدى من لديه استعداد لذلك عملية سهلة وميسورة[٢٧]، وتؤكد نتائج البحوث والدراسات الميدانية أن هناك علاقة عكسية بين المهنة وجرائم العنف الأسرى، أى أن هذه الجرائم تكون أكثر وقوعا فى المستويات المهنية الدنيا عنها فى المستويات العليا، كما تشير النتائج أيضا أن الفقر والبطالة من العوامل المهيئة لارتكاب السلوك الإجرامى داخل الأسرة، فتعرض الأسرة لضغوط اقتصادية ناجمة عن عدم كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية لها يجعلها تعجز عن الوفاء بالتزاماتها من قبل أعضائها، كما يحد من قدرتها على القيام

بواجباتها الرقابية والضبطية، مما يساعد على سلوك العنف فى محيطها، كما تبين أن سوء الأحوال السكنية وضيق المسكن وانعدام الخصوصية وازدحامه يؤدى إلى ارتكاب العنف والجرائم داخل الأسرة[٢٨].

وبينت آراء الخبراء الأهمية الكبيرة للعوامل الاقتصادية التى قد تدفع لارتكاب الكثير من الجرائم داخل الأسر المصرية خاصة فى الفترة الأخيرة وما صاحبها من اجراءات الغلق وتعطل بعض القطاعات عن العمل فى ظل انتشار جائحة كورونا، حيث جاءت معظم الآراء لتعظم الوزن النسبى للعوامل الاقتصادية عن باقى العوامل، نظرا لما يرتبط به من متغيرات مثل الفقر والبطالة وتدنى المستوى الاجتماعى الاقتصادى، وسيادة ثقافة رأسمال المادية التى تسعى معظم الأسر لتوفيرها بغض النظر عن مصادرها المشروعة أو غير المشروعة والتخلى عن الكثير من القيم والمُثل التى كانت تحكم المجتمع فى فترات سابقة. كما أوضحت الآراء أن زيادة عدد أفراد الأسرة وضيق المسكن وازدحامه قد يؤدى لارتكاب العديد من الجرائم مثل زنا المحارم وعدم الخصوصية وغيرها، وقد تتزايد هذه الجرائم وغيرها فى بعض المواسم المرتبطة بالمتطلبات والاحتياجات المادية مثل دخول المدارس، والأعياد، كما تزداد فى مواسم الصيف وارتفاع درجات الحرارة التى قد تثير البعض فى اختلاق المشكلات والخلافات ومن ثم ترتفع معدلات العنف داخل الأسرة نتيجة لها.

وبينت آراء الخبراء أن توفير حياة كريمة للأسر الأكثر فقرا يمثل درع واقى من ارتكابهم الجرائم المختلفة سواء داخل الأسرة أو خارجها، بجانب مساعدة الأسر فى التنشئة السليمة لابنائها وحل المشاكل بطرق سوية بعيدا عن ممارسة العنف، وتوعية الأسر فى المناطق الفقيرة بالحد من الإنجاب لضمان حياة كريمة لأفرادها.

٣) إدمان المخدرات والكحوليات

ربطت العديد من الدراسات بين دوافع ارتكاب الجريمة وإدمان المخدرات والكحوليات والتى قد تدفع الفرد على ارتكاب الجرائم، حيث تسيطر على سلوك الفرد وتتحكم فيه وتصور له سهولة ارتكاب الجريمة بسبب تأثير المخدر، وقد يرتكب الفرد الجريمة وهو تحت تأثير المخدر لصالح نفسه، أو قد يتم استغلاله لصالح أفراد آخرين، فعلى سبيل المثال، أكدت دراسة جايفورد عام ١٩٧٥ فى بريطانيا وجود صلة بين الإدمان على المسكرات أو المخدرات وارتكاب جرائم العنف داخل الأسرة، حيث تبين أن نسبة ٤٤% من الأزواج الذين اعتدوا بالضرب على زوجاتهم من العينة كانوا فى حالة سُكر عند حدوث الاعتداء[٢٩]، كما أكدت أيضا الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية على المجتمع المصرى أن المدمن معرض لارتكاب جرائم الضرب والقتل ويزداد احتمال ارتكابه لتلك الجرائم فى حالة عدم وجود المخدر، كما أن إدمان الكحول أو المخدرات من جانب الجانى أو المجنى عليه له دور فعال فى ارتكاب جرائم القتل بين الزوجين داخل الأسرة[٣٠]. كما بينت ملاحظات الواقع

كثرة جرائم القتل والانتحار تحت تأثير مخدر الشبو الذى ظهر فى الآونة الأخيرة وأسفر عن مقتل زوج لزوجته وأولاده الستة وغيرها من الجرائم.

وجاءت رؤى بعض الخبراء لتؤيد نتائج هذه الدراسات، حيث أكدت على أن إدمان المخدرات والكحوليات وخاصة المواد المخدرة المخلقة كيميائيا لها تأثير بالغ فى التحفيز على ارتكاب العنف والجرائم المختلفة ولكنها ليست الدوافع الرئيسة فى ارتكاب الجرائم. وبينت آراء الخبراء أن التربية الصحيحة من قبل الأسرة ومراقبة الأبناء وأصدقائهم تعد السلاح الواقى ضد مخاطر الإدمان وتأثيراته.

- العوامل التكنولوجية والإعلامية المختلفة

تتسق نتائج البحوث والدراسات المختلفة مع ما ذهبت إليه نظرية التعلم الاجتماعى من أن الاقتداء بالنموذج الرمزى فى وسائل الإعلام خاصة التليفزيون يعد مصدرا أساسيا لتعلم سلوك العنف، فيرى بانادورا أن الجمهور يتعلم سلوك العنف من مشاهدة العنف المقدم فى التليفزيون، وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجا للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التليفزيونية. ومن هنا فإن كلا من التليفزيون والسينما يمكن أن يلعبا فى مجال التأثير السلبى على سلوك الأفراد بصورة عامة، والأطفال والمراهقين بصورة خاصة – دورًا مزدوجًا لأنهما يقدمان من جهة – نماذج عدوانية تعمل على تعليم الأفراد العدوان عن طريق تقليدهم للبطل، ويعرضان من جهة ثانية، طرق وأساليب ووسائل تنفيذ السلوك العدوانى[٣١].

واهتمت الكثير من الدراسات بتأثير مشاهدة هذه المواد الدرامية المختلفة وعلاقتها بارتكاب بعض الأطفال أو الشباب المراهقين الذين لديهم ميول للعدوان فى ارتكاب سلوكيات العنف داخل الأسرة[٣٢].

كما رصدت الدراسات أيضا تأثير العولمة ووسائل التكنولوجيا الحديثة والإنترنت فى تحفيز سلوكيات العنف لدى بعض الأفراد داخل الأسرة بجانب إدمانهم للعزلة الاجتماعية والألعاب الإلكترونية التى تثير لديهم ممارسة العنف فى المجتمع الافتراضى ومن ثم محاولة تقليده فى المجتمع الواقعى بين الأصدقاء أو الأسرة[٣٣]، وهو ما لاحظناه من خلال حوادث القتل والانتحار بسبب إدمان هذه الألعاب "الحوت الأزرق، بابجى وغيرها" بين المراهقين والشباب فى الفترة الأخيرة.

ودعمت رؤى الخبراء نتائج هذه الدراسات، إذ أوضحت أن وسائل الإعلام التقليدية كالدراما والأفلام السينمائية، والحديثة كوسائل التواصل الاجتماعى والألعاب الإلكترونية لهما أثر كبير فى ارتفاع معدلات الجرائم والعنف داخل الأسرة، وذلك للتأثر بالسلوكيات العنيفة التى تبثها تلك الوسائل، وكذلك لاعتياد مشاهد العنف بداخلها وعدم ذكر أية عقوبة على مرتكبيها بل بالعكس تمجد هذا السلوك الذى يمارسه البطل، ومن ثم يرسى ذلك ثقافة العنف داخل المجتمع واعتياد مشاهدته واللامبالاة تجاهه، كما أن وسائل التواصل الاجتماعى خلقت بيئة سهلة للخيانة عبر الإنترنت وغير مرئية وتتم بين الأفراد وبالتالى تتسبب فى الكثير من

الخلافات والمشكلات بين الأسر فى حال انتشار الأمر. وقد يرى بعض الخبراء أن هذه الوسائل قد لا تشكل دافعا بذاته لارتكاب العنف والجريمة وإنما تكون من العوامل المشجعة على ارتكابها فالاعتياد على رؤية الأشياء يسهل تقليدها وفعلها. وأوضح الخبراء أن مثل هذه الوسائل تحتاج إلى رقابة أسرية على ما يشاهده الأبناء لتجنب وقوعهم وتأثرهم بسلوكيات العنف كمحاولة لتقليل دوافع ارتكابها داخل الأسرة.

٥) عوامل وأسباب أخرى:

- العوامل الجغرافية والبيئة السكنية من بين الدوافع التى لم تغفلها الدراسات فى تفسير دوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة، فالسكن فى الأماكن العشوائية قد يرتبط بانتشار بعض أنواع الجرائم كالبلطجة والضرب واستعراض القوة والسرقات التى تتناسب مع طبيعة وخصوصية هذه الأماكن، بينما السكن فى الأماكن الحضرية والمدن تختلف نوع الجرائم التى قد ترتكب فيها داخل الأسرة، فقد تظهر الخلافات والمشاحنات بين الأزواج وقد يتطور الأمر لارتكاب جرائم فى محيط الأسرة مرتبطة بالعنف والقتل أو السرقة وغيرها. كما أوضحت الدراسات أن العنف والجرائم داخل الأسرة تختلف اختلافا بينا فى الريف عنها فى الحضر، بالنظر إلى تفاوت العوامل التى تحيط بها بمقدار تفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية، بل أيضا القيم الخلقية وما يتصل بها من تقاليد.

وأيضا توجد علاقة طردية بين كثافة المكان سكانيا ومعدلات ارتكاب الجرائم داخل الأسرة، ومرجع هذه العلاقة إما أن الزحام يزيد من محاولات انتهاك حق الفرد فى الحيز الشخصى أو أن الزحام يضعف أواصر التضامن الاجتماعى، فلا يهتم كل فرد إلا بما ينفعه شخصيا، كما أن انعدام السكن اللائق يعد مشكلة تهدد الكيان الأسرى وبالتالى تتسبب فى تصدع أركان الأسرة وتدفع إلى ارتكاب سلوك العنف داخلها[٣٤].

- المستوى التعليمى وربطه بارتكاب الجرائم داخل الأسرة لم يعد عاملا فارقا فى ارتكاب الجريمة أو عدم ارتكابها كما أشارت إليها الدراسات، فالمتعلمين قد يرتكبوا جميع أنواع الجرائم، مع اختلاف فى نوع الجريمة وطريقة ارتكابها، وخلصت الدراسات المختلفة إلى أن انخفاض المستوى التعليمى يعد عاملا قد يدفع فى بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم عنف داخل الأسرة، وخاصة إذا كان مصحوبا بانخفاض مقابل فى المستوى الأخلاقى والدينى، وبالبيئة غير الصالحة[٣٥].

- أيدت رؤى الخبراء وجود علاقات بين البيئة الجغرافية والسكن وارتكاب الجرائم داخل الأسرة من ناحية، وانخفاض المستوى التعليمى والاجتماعى والاقتصادى وارتباطه بالعنف والجريمة داخل الأسرة من ناحية أخرى، حيث أوضحوا أن السكن غير اللائق والمستوى التعليمى المنخفض يرتبط بسلوكيات وتنشئة اجتماعية معينة ومن ثم تساعد فى اعتياد سلوكيات العنف داخل الأسرة وارتكاب الجرائم المختلفة، كما رأى الخبراء عدم وجود اختلاف بين دوافع الجريمة بين كلا الجنسين الذكور والإناث، ولكن ردود الأفعال تجاه

ارتكاب الجريمة قد يختلف بينهما، وقد يرى البعض اختلاف الدوافع فيما بينهما واختلاف الجرائم أيضا. فالذكور عادة يرتكبو الجرائم الأكثر عدوانية المتسمة بالضرب والعدوان والعنف والقتل، أما النساء تتسم جرائمها بالسلوكيات غير العنيفة والجرائم الجنسية والسرقات مثل الخيانة سواء المباشرة أو عبر الإنترنت.

من خلال ما سبق، ترى الدراسة أن العوامل الاجتماعية التى قد تدفع لارتكاب سلوكيات العنف والجرائم داخل الأسرة تختلف من حالة لأخرى، كما أن الكثير من العوامل قد تتجمع فى حالة وقد لا تتجمع نفس العوامل فى حالة أخرى، أى أن قد تكون ملابسات ودوافع جريمة ما حدثت داخل الأسرة مرتبطة بالبيئة الجغرافية والعوامل الاقتصادية والفقر والسكن فى أماكن عشوائية هى التى تدفع لارتكاب تلك الجريمة، وقد يرجع ارتكاب جريمة أخرى للخيانات الإلكترونية والسمات العدوانية التى يتسم بها الشخص منذ الصغر أثناء تنشئته الاجتماعية، وهكذا فكل جريمة لها ظروف وملابسات ودوافع تختلف عن الأخرى، وبالتالى لا يتعاظم الوزن النسبى لدافع عن الآخر فجميعها لها وزن نسبى يختلف قدره وفقا لظروف وملابسات الجريمة، فعلى الرغم من أن الكثير من آراء الخبراء قد أكدت على أن العوامل الاقتصادية والتنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية من أهم الدوافع التى قد تؤثر فى ارتكاب الجرائم، إلا أن البعض لم يستبعد دور التكنولوجيا الحديثة والإدمان والتفكك الأسرى من بين هذه الدوافع.

الخاتمة:

اجتهدت الدراسة فى تقديم رؤية شمولية لتوضيح العوامل الاجتماعية المؤثرة فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة، وذلك من خلال الدمج ما بين الرؤى النظرية المفسرة لسلوكيات العنف والجرائم داخل الأسرة، والرؤى التطبيقية للخبراء المختصين فى مجال الجريمة والمعنيين بها، وذلك بغية تفسير وتحليل الدوافع المختلفة والظروف المحيطة فى المجتمع التى قد تدفع إلى ارتكاب الجرائم المتعددة داخل الأسرة والتى ارتفعت وتيرتها فى الآونة الأخيرة.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف، عرضت الدراسة مفهوم كل من العنف والجريمة داخل الأسرة، كما تناولت النظريات السوسيولوجية المفسرة لهذه السلوكيات داخل الأسرة، ورصدت أهم الظروف المحيطة والتغيرات التى لحقت بالمجتمع المصرى وأثرت فى زيادة حالات الجرائم داخل الأسرة، كما تطرقت للدوافع الاجتماعية المختلفة التى رصدتها الدراسات وأيدتها آراء الخبراء التى قد تسهم فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة. ومن خلال هذا العرض توصلت الدراسة للعديد من النتائج من بينها:

- وجود اتفاق كبير بين الرؤية النظرية للنظريات والدراسات التى قدمت تفسيرات مختلفة لأسباب ودوافع ارتكاب العنف والجريمة داخل الأسرة، وبين آراء عينة الدراسة من الخبراء المعنيين والتنفيذيين فى مجال الجريمة فى المجتمع.

- اعتمدت معظم النظريات السوسيولوجية فى تفسيرها للجرائم التى تحدث داخل الأسرة على منظور أحادى النظرة لإحدى جوانب ارتكاب الجريمة، وأغفلت الرؤية الشمولية فى التفسير والتحليل، فالجريمة داخل الأسرة قد يختلف دوافعها لكل حالة عن الأخرى، وبالتالى لا تصلح نظرية واحدة لتفسيرها خاصة فى ظل تطور الجرائم داخل الأسرة فى الآونة الأخيرة من حيث الدوافع ونوع المرتكب، وأسلوب الجريمة وآثارها على الضحايا والمجتمع.
- تباينت دوافع ارتكاب الجريمة بين كل حالة وأخرى، فهناك تداخل كبير بين بعض الدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة داخل الأسرة مثل الحالة الاقتصادية والفقر والأمية والبطالة والسمات الشخصية والتنشئة غير السوية والبيئة الجغرافية، وتأثرها بالظروف المحيطة فى المجتمع.
- مازالت الأسباب الاقتصادية لها التأثير الأكبر فى ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية، تليها السمات الشخصية والتنشئة الاجتماعية فى بيئة غير سوية أو مفككة، ثم التأثر بسلوكيات العنف المبثة عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة فى الدراما والأفلام، ثم العوامل الأخرى المتمثلة فى الإدمان على المخدرات، والبيئة الجغرافية، والمسكن غير اللائق، والمستوى التعليمى.
- اختلال النظام القيمى السائد فى المجتمع، وتعاظم دور القيم المادية على حساب القيم الأخلاقية والإنسانية فى المجتمع، مع عدم فاعلية وسائل الضبط الاجتماعى وتطبيقها على جميع أفراد المجتمع، وانهيار منظومة الأسرة وكثرة معدلات الطلاق والتفكك، وما يترتب عليها من تداعيات على الأبناء والمجتمع، كانت من بين الأسباب الاجتماعية المهمة فى ارتكاب العنف والجرائم داخل الأسرة.
- لعبت الوسائل التكنولوجية الحديثة والإنترنت دور كبير فى الآونة الأخيرة فى ارتكاب بعض الجرائم داخل الأسرة سواء تجاه الآخرين أو تجاه أنفسهم مثل الانتحار أو إنهاء حياتهم نتيجة إدمان الألعاب الإلكترونية المختلفة.
- مثلت العديد من منصات التواصل الاجتماعى وبرامج الشات الحديثة وسائل سهلة وغير مرئية لارتكاب العديد من الأزواج بعض الجرائم المخلة بالآداب العامة، أو الخيانة الزوجية الإلكترونية، ومن ثم أثر ذلك على زيادة حالات العنف والخلافات التى قد تؤدى لجرائم الضرب والقتل فى الأسرة.
- تقصير الأسر فى أدوار التنشئة الاجتماعية المنوطة بها داخل المجتمع كان سبب كبير فى اكتساب العديد من سلوكيات العنف والجريمة داخل هذه الأسر مما يؤثر بالسلب على أمان المجتمع برمته.

- ضعف دور المؤسسات الدينية فى ملاحقة التطورات المجتمعية والظواهر الإجرامية المختلفة المنتشرة فى المجتمع، وعدم الالتفات إلى إرساء الضوابط الأخلاقية والإنسانية ومناقشة القضايا الاجتماعية المختلفة من وجهة نظر الدين الوسطى.
- ركزت مقترحات عينة الدراسة من الخبراء للحد من ارتكاب الجرائم داخل الأسرة على استرجاع دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية السليمة والحفاظ على تماسكها، فالأسرة هى النواة الرئيسة لأى مجتمع، وأى تغير يصيبها يؤثر على المجتمع بالسلب، لذا فمهمة الحفاظ على الأسرة من التفكك والأنهيار هى بمثابة الحل الأمثل والأوحد للكثير من المشكلات والجرائم فى المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفير حياة كريمة وسكن لائق ومستوى اقتصادى وتعليمى وصحى مناسب لجميع أفراد الأسرة.
- رؤية سوسيولوجية مقترحة لتفسير الجرائم داخل الأسرة

تعد عملية تفسير ظاهرة الجريمة داخل الأسرة فى المجتمع المصرى بصفة عامة عملية معقدة ومتشابكة العوامل والأسباب، كما أنها تتأثر بدرجة كبيرة من الحساسية بتطورات المجتمع والمتغيرات التى تؤثر فيه، مثل العولمة والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة وما صاحبها من آثار مختلفة على الأفراد والمجتمعات، بجانب التأثر بالأزمات والفيروسات فى ظل جائحة كورونا التى اجتاحت جميع بلدان العالم، فجل هذه العوامل التى تؤثر فى دوافع ارتكاب الجرائم داخل الأسرة سواء على مستوى الماكرو أو الميكرو لا يمكن تفسيرها اعتمادا على مدخل نظرى واحد أو نظرية سوسيولوجية واحدة، فكل نظرية أو مدخل ينظر لجزء من المشكلة ولا ينظر لها بشكل كلى أو شمولى، وبالتالى لا تصلح النظرية بمفردها فى تفسير جميع جوانب مشكلة العنف والجرائم داخل الأسرة، ولذلك تقترح الدراسة رؤية سوسيولوجية تعتمد على منظور شمولى متعدد الأبعاد بغية تقديم تفسير جامع مانع لأبعاد ودوافع الجرائم داخل الأسرة بمختلف خصائصها وظروفها. فهذه الرؤية الشمولية التكاملية تستند لمقولات وافتراضات جميع النظريات الأربع التى أسهمت فى تفسير الجرائم داخل الأسرة التى تتناول كافة الأبعاد لكى يتسنى لها تفسير الظواهر المستحدثة من الجرائم المرتكبة داخل الأسرة بشكل شامل ودقيق لكل ملابساتها ودوافعها من ناحية، وتحاول ربطها بالعوامل الداخلية فى المجتمع المصرى أو العوامل الخارجية التى تؤثر عليه من ناحية أخرى.

مراجع الدراسة

- سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢، ص ٢٠٢.
- فادية أبو شهبة وآخرون، الأبعاد الجنائية والاجتماعية للجرائم التى تقع بين الأزواج، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢.
- المرجع ذاته، ص ٣.
- أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول: العنف الأسرى: منظور اجتماعى وقانونى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣.
- المرجع ذاته، ص ٣.
- الشكل من تصميم الباحث.
- نبيل السمالوطى، رؤية اجتماعية حول جدلية العلاقة بين جرائم العنف والتطرف وبين معطيات الواقع الثقافى والاجتماعى، مؤتمر العلوم الاجتماعية ودورها فى مكافحة جرائم العنف والتطرف فى المجتمعات الإسلامية، القاهرة، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، الجزء الأول، يونيه ١٩٩٨، ص ص ١٢٧: ١٦٢.
- أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٣.
- انظر لكل من:
- إجلال إسماعيل حلمى، العنف الأسرى، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ١٨.
- حسنين محمد الكامل، وعلى السيد سليمان، السلوك العدوانى وإدراك الأبناء للاتجاهات الوالدية فى التنشئة الاجتماعية: دراسة تنبؤية، المؤتمر السنوى السادس لعلم النفس فى مصر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٤.
- Freeman, S., Violence in the Home: A Socio-Legal Study, England Grower Publishing Company Limited, 1980, p.3.
- سهير صالح إبراهيم، تأثير الأفلام المقدمة فى التليفزيون على اتجاه الشباب المصرى نحو العنف، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الإذاعة، ١٩٩٧، ص ٣٨.
- الحسن إحسان، علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية فى الجريمة، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٣.
- عماد عبد الجبار، نظريات علم الإجرام، دار المعارف، بغداد، ١٩٧٠.
- السيد شتا، علم الاجتماع الجنائى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

- نادرة وهدان وآخرون، الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية لجرائم قتل الأزواج، القاهرة، مركز بحوث الشرطة، ١٩٨٩.
- أم غازادا، جورج، وآخرون، نظريات التعلم: دراسة مقارنة، ترجمة حجاج، على حسين، عطية، محمود هنا، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٠٨، ١٩٨٦، ص ١٥٢.
- Bandura, A., Learning and Behavior Theories of Aggression, in Trwin, L & .others, Violence: Perspective on Murder and Aggression, San francisco, Jossey Bass Publishers. 1978, p. 34 .
- Dollard, J. & Others, Frustration and Aggression. New Hoven, Yale University Press, 1950, p. 125.
- Wolfgang, M., Arvin, E., Violence in the Family, in: Kutash &- Others, Violence: Perspective on Murder and Aggression, San francisco, Jossey Bass Publishers, 1978, pp. 240- 247.
- Colman, J. W. & Cressey D. R., Social Problems. New York, Harper & Raw Publishers, 1987, p. 430.
- انظر لكل من:
- سعيد أمين ناصف، تأثير التكنولوجيا الرقمية على كفاءة وأداء الأسرة: تحليل سوسيولوجى لتأثيرات استخدام الإنترنت، مجلة الفكر الشرطى، العدد ٢٣، ٢٠١٤، ص ص ٢٧٥: ٢٩٨.
- مصطفى حمدى أحمد غانم وآخرون، أثر التغيرات التكنولوجية المعاصرة على التفاعل الاجتماعى للأسرة الريفية فى بعض قرى محافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ص ٩٣-١٠٧.
- انظر لكل من:
- محمد بدرت بدير، وسائل وأساليب الحرب النفسية وآليات مواجهتها، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، ٢٠١٩، ص ٩٢.
- آمال عبد الوهاب، وسائل التواصل الاجتماعى وتغير منظومة القيم: دراسة ميدانية فى قرية مصرية، أطروحة ماجستير، كلية الآداب جامعة جنوب الوادى، ٢٠١٦،
- انظر لكل من:
- على ليلة، تحولات الثقافة ومنظومة القيم فى مصر، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٨.
- إيمان مرعى، التغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى، موقع الأهرام الإلكترونى، يناير ٢٠٢١.

- أحمد زايد، الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى، ورقة فى المؤتمر السنوى السادس "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر"، (١٨- ٢١ إبريل ٢٠٠٤)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثانى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٩٣٥: ٩٥٨.
- انظر لكل من:
- منى يوسف، الدراما التليفزيونية ومنظومة القيم فى الصعيد، المؤتمر السنوى السادس، "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر"، (١٨- ٢١ أبريل ٢٠٠٤)، المجلد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٩: ٣٤٥.
- سعاد محمد، دور الإعلام الجديد فى التغير القيمى والأخلاقى لدى الشباب فى الريف المصرى، بحث منشور المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٧٣، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.
- راجع كل من:
- إيمان مرعى، التغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى، موقع الأهرام الإلكترونى، يناير ٢٠٢١.
- شادية قناوى، نحو تفسير آليات العنف فى المجتمع المصرى: رؤية سوسيولوجية، حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، الدوحة، جامعة قطر، العدد ١٩، ١٩٩٦، ص ٣١١.
- راجع كل من:
- ياسر عيد أحمد شحاتة، الإصلاح الاقتصادى وثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الحادى عشر، يناير ٢٠١٨.
- صندوق النقد العربى، تقرير آفاق الاقتصاد العربى، الإصدار الحادى عشر، إبريل ٢٠٢٠.
- عصام أبو حطب، جائحة كورونا: الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائى، ١٩ مايو ٢٠٢٠،

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19052020...

- أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ص ٢٦١: ٢٦٥.
- عوض محمد عوض، مبادئ علم الإجرام، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٠، ص ٢٥٨.
- انظر لكل من:

- مأمون محمد سلامة، إجرام العنف، مجلة القانون والاقتصاد، القاهرة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الثانى، السنة الرابعة والأربعون، يوليه ١٩٧٤، ص ص ٣١١: ٣١٢.
- نادرة وهدان وآخرون، الأبعاد النفسية والاجتماعية والقانونية لجرائم قتل الأزواج، مرجع سابق، ص ص ١٤٠: ١٤١.
- إيمان محمد محمود، سيكولوجية فعل القتل: دراسة نفسية اجتماعية مقارنة بقتل الأزواج والزوجات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم علم النفس، ١٩٨٩، ص ٢٤.
- Gayford., J., Wife Battering: a Preliminary Survey of 100 Cases. British Medical Journal, 1, 1975, pp. 194- 197.
- مأمون محمد سلامة، إجرام العنف، مرجع سابق، ص ٢٨١.
- Colman, J. W & .Cressey D. R., Social Problems, 1987,op. cit.,p.465.
- المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة، الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام فى التليفزيون والسينما على السلوك الإنسانى، الرباط، سلسلة الدفاع الاجتماعى، العدد ٩، ١٩٨٧، ص ٩.
- انظر لكل من:
- إيمان مرعى، التغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى، موقع الأهرام الإلكترونى، يناير ٢٠٢١.
- سعيد أمين ناصف، تأثير التكنولوجيا الرقمية على كفاءة وأداء الأسرة: تحليل سوسيولوجى لتأثيرات استخدام الإنترنت، مجلة الفكر الشرطى، العدد ٢٣، ٢٠١٤، ص ص ٢٧٥: ٢٩٨.
- أحمد المجدوب وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤٠، وص ٢٤٥.
- المرجع السابق، ص ٢٨٨.